

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقرير الأمين العام

موجز

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٧١. وهو يقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ العمليات المستمدة من جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويعرض التقرير، تلبية للطلب الوارد في القرار، تحليلاً بشأن ما لم يتحقق بعد من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويتناول في هذا السياق ما يلي: نتائج اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، في إطار موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، والذي ركز على الأهداف ١، ٢، ٣، ٥، ٩، ١٤، من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الهدف ١٧ منها الذي تجري مناقشته في كل عام؛ وتفعيل آلية تيسير التكنولوجيا من خلال منتديات من بينها المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والأعمال التحضيرية لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، المقرر إصداره في عام ٢٠١٩؛ والبعد الإقليمي للتنمية المستدامة؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامان. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للقرار ٢٢٣/٧١، ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/72/75-E/2017/56).

* A/72/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

220817 180817 17-13015 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٧١.
- ٢ - وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".
- ٣ - وحسب المعترف به في القرار ٢٢٣/٧١، تشكل الخطة خطوة رئيسية نحو إدماج إرث جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في خطة التنمية العالمية. فالمفاهيم والمجالات المواضيعية التي تغطيها تلك الصكوك متجسدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في خطة عام ٢٠٣٠.
- ٤ - وأكد القرار كذلك أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تستند إلى عناصر من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وانطلاقاً بشكل مباشر من تلك الوثيقة، وفي إطار ما تقرر فيها بشأن "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة"، أسندت خطة عام ٢٠٣٠ إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ولاية "الدور المركزي في الإشراف على المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي"، برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ٥ - ومن ثمّ، فإن هذا التقرير يقدم معلومات مستكملة بشأن ما يلي: اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو ثاني اجتماع للمنتدى منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠؛ وتفعيل آلية تيسير التكنولوجيا؛ وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، وآخر المعلومات المتعلقة بإعداد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي؛ والبعد الإقليمي للتنمية المستدامة. ويعرض التقرير أيضاً لمسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- ٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير، وفقاً للقرار ٢٢٣/٧١، تحليلاً بشأن ما لم يتحقق بعد من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- ٧ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير الأخرى المقدمة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ولا سيما التقرير الصادر بشأن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/72/75-E/2017/56)، وهو ما نص عليه القرار ٢٢٣/٧١.

ثانيا - المتابعة والاستعراض

ألف - اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨ - عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ثاني اجتماع له منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتضمن الاجتماع جزءاً عقد على المستوى الوزاري لمدة ثلاثة أيام.

٩ - وتمهيدا للاجتماع، دعيت اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات والمحافل الحكومية الدولية إلى عرض مدخلاتها ومحتوى مداولاتها ذات الصلة بتناول أهداف التنمية المستدامة وغاياتها من منظور "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير". وقد تناول عدد منها أيضا الأهداف التي كانت قيد المناقشة (١، و ٢، و ٣، و ٥، و ٩، و ١٤، و ١٧). وورد ثمانية وثلاثون بياناً من اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس ومن الهيئات الحكومية الدولية الأخرى وغير ذلك من المحافل التي يتعدد فيها أصحاب المصلحة. وقد أعدت ورقة توليفية بهذه البيانات الطوعية (انظر E/HLPF/2017/3). ووردت أيضا بيانات من المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن إسهامها في التنفيذ (انظر E/HLPF/2017/2).

١٠ - وناقش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة جميع أهداف التنمية المستدامة الستة التي صدر بها تكليف لدورة المنتدى لعام ٢٠١٧، إلى جانب الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، الذي تجري مناقشته كل سنة. وقد تم في جميع الجلسات التي عقدت بشأن فرادى الأهداف معالجة المسائل من منظور الترابط مع الأهداف الأخرى ومن جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. واتبع في التوجيهات والتوصيات التي قدمت بسبل منها الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، نفس النمط الذي يظهر أوجه الترابط القائم، من أجل توجيه الانتباه إلى الاتساق والتنسيق اللازمين على جميع المستويات للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وبالأهداف.

١١ - وتم تأكيد الدور الحاسم للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة باعتباره المنتدى العالمي للمتابعة والاستعراض، فقد أثبت بصورة قاطعة أنه ساحة للنظر في التحديات والحواجز الهيكلية التي تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد العالمي. وقد أدى أيضا الزخم التيسيري الذي أوجده المنتدى إلى تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٢ - ونوقش موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهو "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، من خلال "التصدي للأبعاد المتعددة للفقر وعدم المساواة". ونوقش الموضوع أيضا من منظور أصحاب المصلحة المتعددين ومنظور البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل. وشملت رسائل المنتدى ما يلي:

(أ) يجب التصدي للكثير من أبعاد الفقر والحرمان من أجل القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم؛

(ب) للحرمان في مجالات مختلفة، منها الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية وتمكين المرأة والسكن وإدارة الموارد الطبيعية، علاقة مباشرة بالفقر؛

(ج) رئي أن البيانات المصنفة العالية الجودة أمراً أساسياً في دعم عملية صنع القرار والجهود المبذولة للقضاء على الفقر من خلال التصدي للاتجاهات السلبية المتشابكة، مثل تغير المناخ، وتدمير الموارد الطبيعية التي توفر خدمات النظم الإيكولوجية، والتلوث، وغير ذلك من عوامل الإجهاد البيئي التي يمكن أن تقوض التقدم المحرز؛

(د) أشير إلى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد باعتباره أداة مفيدة لتحليل ظروف الفقر المحلية، بما يكمل التدابير التقليدية القائمة على الدخل؛

(هـ) من المهم للغاية، في سبيل تعزيز الملكية الوطنية لخطة عام ٢٠٣٠ وكفالة أوجه التآزر الإيجابية، أن يجري تعميم إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، بما يشمل الأطر المتوسطة الأجل والميزانيات. ويشكل بناء القدرات في مختلف القطاعات أمراً ضرورياً من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وبناء الثقة، مثله في ذلك مثل تعميم المعلومات؛

(و) من الأمور الأساسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومسار ساموا إشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشراكات الفعالة من جميع الأنواع؛

(ز) يلزم زيادة موثوقية التمويل الإنمائي المقدم للبلدان ذات الأوضاع الخاصة، والحصول عليه من جهات متعددة من أصحاب المصلحة وتوجيهه نحو الاحتياجات المحددة للبلدان المختلفة؛

(ح) ما زالت البطالة تشكل أكبر تحد بالنسبة لأقل البلدان نمواً، الأمر الذي يعني أن كفالة النمو الاقتصادي المطرد الأكثر اخضراراً لا يزال مسألة ذات أولوية؛

(ط) يطرح الافتقار إلى السواحل تحديات خاصة ينبغي التصدي لها من خلال تحسين سبل الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيات الجديدة المناسبة للسياق، وفي الوقت نفسه أعربت البلدان الخارجة من النزاعات عن احتياجات إنمائية محددة كثيراً ما تنشأ نتيجة تجزئة التخطيط الإنمائي؛

(ي) اقترحت البلدان المتوسطة الدخل أن يدرج في تصنيفها تقييم يتجاوز تقييم نصيب الفرد من الدخل، ويأخذ في الاعتبار العمر المتوقع، والنمو المؤسسي، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، والفئات الضعيفة، والبطالة، والتقدم التكنولوجي، ضمن مؤشرات أخرى.

١٣ - وخلال الجلسة المخصصة لتقييم "حالتنا في السنة الثانية"، قام وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعرض تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2017/66)، الذي يقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز في العالم صوب تحقيق الهدف ١٧ من أهداف خطة عام ٢٠٣٠، بناء على مجموعة مختارة من المؤشرات التي كانت تتوافر عنها بيانات في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتمثل قيم معظم المؤشرات الواردة في التقرير المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، وهي محسوبة استناداً إلى بيانات مستمدة من النظم الإحصائية الوطنية، تجمعها الوكالات الدولية وفقاً لولاية كل منها وخبرتها المتخصصة.

١٤ - وأجريت مناقشات أخرى بشأن مسائل تتصل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تشمل ما يلي: الأفكار والرؤى والحلول الجديدة المتعلقة بالتفاعل بين العلوم والسياسات؛ والاستثمار في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة وتوفير التمويل اللازم لذلك؛ وإنجاح خطة عام ٢٠٣٠ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاستناد إلى مسار ساموا؛ والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة؛ ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأجري حوار تفاعلي بشأن الخبرات الإقليمية مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية وممثلي المنظمات الإقليمية الأخرى.

١٥ - وفيما يلي الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المناقشات التي دارت بشأن أهداف التنمية المستدامة الستة (المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والمسائل الجنسانية والبنية التحتية والتصنيع والمحيطات)، إلى جانب الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة^(١):

(أ) لا يعرف الفقر على أساس الدخل النقدي وحده - بل لا بد من النظر في الأبعاد الكثيرة للفقر والحرمان والتصدي لها من أجل القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم. ولذلك ينظر إلى الإنصاف كمبدأ أساسي بالنسبة لجميع الجهود؛

(ب) من الشروط الأساسية الهامة للقضاء على الفقر تحقيق الإدماج الاجتماعي والمشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ج) يلزم أن تكون مقاييس الفقر والإحصاءات المتعلقة به مقاييس في محلها من الناحية الاجتماعية. فالكثير من البلدان الفقيرة ما فتئت تعتمد أساساً حتى الآن في الجهود التي تبذلها للحد من الفقر على النمو الاقتصادي، لكن قياس النمو وحده لن يكون كافياً من أجل التصدي للفقر النسبي؛

(د) تشكل البيانات المصنفة العالية الجودة عنصراً أساسياً في أي جهود ناجحة للقضاء على الفقر؛

(هـ) يتأثر الفقر المتعدد الأبعاد بعدة اتجاهات سلبية متشابكة، مثل تغير المناخ، وتدمير الموارد الطبيعية التي توفر خدمات النظم الإيكولوجية، والتلوث، وغير ذلك من عوامل الإجهاد البيئي التي يمكن أن تقوض الجهود المبذولة لمكافحة الفقر؛

(و) يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لما نشهده اليوم من أزمات حادة تتعلق بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ومن مجاعات فعلية ومحتملة، ومن أجل التقليل من احتمال تكرار هذه الأمور في المستقبل القريب؛

(ز) يجب تعزيز الأطر القانونية للتشجيع على الأخذ بنهج قائم على الحقوق، بما في ذلك الحق في الغذاء وحقوق حيازة الأراضي والمياه وموارد مصائد الأسماك على نحو مضمون وعادل؛

(ح) يندرج تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين ضمن الأمور الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة. فلو أمكن للمرأة أن تنعم بالمساواة في إمكانية الحصول على الأراضي والأصول الإنتاجية والمشاركة في عملية صنع القرار، لارتفع حجم المحاصيل الزراعية، وانخفضت في نفس الوقت معدلات الجوع وسوء التغذية؛

(١) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر موجز الرئيس للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. وهو متاح على الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>.

- (ط) يجب أن تزداد كثافة المعارف التي يقوم عليها التحول الزراعي، من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالدخل والإنتاجية بالنسبة لصغار المزارعين والأسر المزارعة؛
- (ي) سوف يلزم الربط بين الحلول التي توضع في مجال الصحة والجهود المبذولة في مجالات التعليم، والتغذية، وتمكين النساء والفتيات، وتغير المناخ، وتلوث الهواء، والآليات المالية مثل فرض الضرائب؛
- (ك) الإنصاف مبدأ أساسي يجب السعي عن قصد وبشكل استباقي إلى إعماله - ويشكل توفير التغطية الصحية للجميع وسيلة أساسية لتحقيق الإنصاف في مجال الرعاية الصحية، وكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب؛
- (ل) تحتاج الحكومات والجهات صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، إلى التمويل الكافي للخدمات الصحية، بما يشمل البحث والابتكار، والتدخلات المجتمعية، والهياكل الأساسية الصحية، وشبكات الأمان الاجتماعي؛
- (م) تحقيق المساواة بين الجنسين ليس مجرد هدف في حد ذاته، بل هو شرط مسبق لإيجاد مجتمعات مزدهرة وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ككل؛
- (ن) على الرغم من الجهود الملحوظة التي بذلت في وضع القوانين والسياسات، فإنه لا يزال من المبكر بعد مجرد عامين أن تتضح معالم طريق التقدم الكامل نحو المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، لأن التغييرات النظامية والهيكليّة في هذا المجال تستغرق وقتاً ولا يزال الطريق أمامها طويلاً؛
- (س) تمثل الهياكل الأساسية القوية والجيدة التخطيط أساساً ترتكز عليه جميع أشكال النمو الاقتصادي وهي شرط مسبق للوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز التصنيع. ويلزم الاستثمار في "البنية التحتية الاجتماعية" حتى يمكن أن يتشاطر الجميع ثمار التصنيع؛
- (ع) تشكل البنية الأساسية الخضراء القادرة على الصمود حماية للمواطنين، ويمكنها في الوقت نفسه أن تقدم حلولاً من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في آن واحد؛
- (ف) يلزم توفير الاستثمارات وتخطيط السياسات على نحو يتناسب مع كل صناعة بعينها، انطلاقاً من مواطن القوة والقطاعات المزدهرة في كل بلد، وينبغي الاستناد في ذلك إلى أفضل التكنولوجيات والابتكارات؛
- (ص) أوجد الاقتصاد الرقمي فرصاً غير مسبقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للوصول إلى الأسواق الجديدة من خلال المنابر الإلكترونية، ويمكن من خلال القواعد الجديدة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية إتاحة أجواء تكفل تكافؤ الفرص على الصعيد الدولي حتى يمكن لهذه الجهات الفاعلة أن تزدهر؛
- (ق) أدى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (مؤتمر المحيطات)، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، واستضافته السويد وفيجي، إلى إيجاد زخم عالمي لإقامة شراكات جديدة من أجل تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة؛

(ر) تواجه المحيطات العديد من التحديات، بدءاً من التلوث البحري ووصولاً إلى صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، لكنها توفر أيضاً عدداً من الفرص، لا سيما للبلدان التي تعتمد على المحيطات كوسيلة لكسب العيش، وخصوصاً الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ش) على مدى العامين الماضيين، شهد المجتمع الدولي تقدماً ملحوظاً في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا أبا، التي توفر الإطار التمويلي الشامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ت) لا يتعلق الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بالتمويل وحده، وإنما أيضاً بالتغيير المؤسسي والنهوض بالحوكمة، من أجل توفير الدعم اللازم لإيجاد إطار متسق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(ث) لا تزال الثغرات الكبيرة قائمة، كما أن البيئة العالمية الحالية تطرح العديد من التحديات أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وللتغلب على هذه التحديات، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف على وجه الاستعجال من خلال التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا على جميع المستويات؛

(خ) من الضروري التركيز على التنمية الاقتصادية الشاملة، بدلاً من المشاريع الجزئية، ومواءمة آليات التمويل مع ذلك النموذج الشامل. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتقديم حجج قوية تبين جدوى الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة من أجل تعبئة رأس المال الخاص لتمويل التنمية المستدامة، والاستفادة من ازدياد اهتمام القطاع الخاص بخطة عام ٢٠٣٠؛

(ذ) ثمة حاجة إلى مواصلة استكشاف نهج جديدة لتوجيه التمويل نحو التنمية المستدامة. فتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، يلزم زيادة الشفافية والتدقيق العام، ولا سيما فيما يتعلق بالشرائط بين القطاعين العام والخاص. والأمم المتحدة هي المكان الصحيح، في هذا السياق، لاستكشاف المبادئ التوجيهية التي تكفل في عمليات التفاعل مع القطاع الخاص تقاسم المخاطر والمكاسب على نحو عادل، ووجود آليات واضحة للمساءلة، واستيفاء المعايير الاجتماعية والبيئية.

١٦ - وخلال الجزء الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، عرض ٤٣ بلداً^(٢) استعراضات وطنية طوعية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧، و ١/٧٠، و ٢٩٩/٧٠. وترد الرسائل الرئيسية المقدمة من البلدان التي عرضت الاستعراضات الوطنية الطوعية في مذكرة من الأمانة العامة (E/HLPF/2017/6). وتولت شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديم الدعم اللازم لإعداد هذه الاستعراضات، تحت قيادة وتوجيه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تنظيم حلقات العمل (عالمية وإقليمية) أفسحت المجال أمام تبادل الأفكار والممارسات والمعلومات، وهيأت الفرصة للتفكير بصورة جماعية في كيفية عرض الاستعراضات الوطنية الطوعية أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى، في سياق المضي قدماً في تطبيق خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني.

(٢) إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأفغانستان، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتشيكيا، وتوغو، والدانمارك، وزمبابوي، والسلفادور، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وقبرص، وقطر، وكوستاريكا، وكينيا، ولكسمبرغ، وماليزيا، وملديف، وموناكو، ونيبال، ونيجيريا، والهند، وهندوراس، وهولندا، واليابان.

١٧ - وتمثلت القضايا الرئيسية التي أثّرت خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية فيما يلي:

(أ) رئي أن الأعمال التحضيرية الوطنية كانت واسعة النطاق ومؤثرة، وأنها أداة جديدة بالترحيب من أجل الحفاظ على الزخم في جهود التنفيذ، الأمر الذي يرجع جزئياً إلى الالتزام القوي من أعلى مستويات الحكومة؛

(ب) هناك حاجة إلى إضفاء الصبغة الوطنية والمحلية على خطة عام ٢٠٣٠، وإيجاد شعور بالمسؤولية الحقيقية عن الخطة، ومن الضروري، تحقيقاً لذلك، أن يتبع نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. واعتبر أن شمول العملية لكافة الأطراف ومشاركة جميع أصحاب المصلحة فيها أمر أساسي؛

(ج) يتعين زيادة الفعالية في عملية صنع السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بطرق منها مثلاً الالتزام السياسي النشط والمشاركة الفعلية من جانب قادة المجتمع المحلي والزعماء التقليديين وقادة الرأي ووسائل الإعلام والزعماء السياسيين من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجهها البلدان؛

(د) تحديد أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وعلى مستوى الغايات في داخل الأهداف أمر بالغ الأهمية، وينبغي أن يترجم إلى الهياكل والعمليات المتعلقة بوضع السياسات والميزنة والمؤسسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وينبغي أيضاً الاسترشاد بهذا المبدأ في مجال التعاون المتعدد الأطراف من أجل ضمان التنسيق الفعال والاتساق على صعيد السياسات؛

(هـ) أقرت البلدان بالدور الأساسي الذي تؤديه البيانات في الرصد والاستعراض على الصعيد الوطني، ولهذا السبب فإن المكاتب الإحصائية الوطنية مكلفة بالفعل برصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورسم خرائط لجميع مؤشرات الأهداف، بما في ذلك إعداد التقارير الأساسية. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى إجراء تقييمات للقدرات واتخاذ تدابير لسد الثغرات التي تعترها؛

(و) تعمل البلدان على تنمية الإلمام بالبيانات، والقدرة على تصنيف المؤشرات التقليدية، ووضع مؤشرات غير تقليدية. ويلزم العمل على إدماج هياكل الرصد والتقييم المتنوعة في نظام وطني واحد، مما سيقصص هياكل الرصد الموازية وأوجه التداخل في جمع البيانات.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، عقدت في أثناء الجزء الوزاري جلسة مع رؤساء المنتديات الإقليمية للقيام بأعمال التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من حيث أوجه التآزر والترابط بين المستويين الإقليمي والعالمي على أساس الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتديات الإقليمية؛ وعقدت جلسات يومية للمناقشة العامة بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١٩ - وشمل أيضاً المنتدى السياسي الرفيع المستوى ما يزيد على مائة نشاط جانبي، ولقاء لتبادل الآراء بين الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين بهدف تبادل المعارف والخبرات من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتثقيف بتلك الأهداف، ومحفلاً بشأن الأهداف تم تنظيمه لقطاع الأعمال، وبرنامجاً للتعليم والممارسة يتعلق بالأهداف، ومحفلاً لكبار العاملين في مجال الاستدامة.

٢٠ - واختتم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أعماله باعتماد إعلان وزاري (E/2017/L.29-E/HLPF/2017/L.2).

باء - آلية تيسير التكنولوجيا - آفاق المستقبل

٢١ - قرر رؤساء الدول والحكومات، في إطار خطة عمل أديس ابابا، إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا، تستند إلى التعاون على صعيد أصحاب المصلحة المتعددين فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أطلق رؤساء الدول والحكومات هذه الآلية في إطار خطة عام ٢٠٣٠، وتتكون الآلية من ثلاثة عناصر، هي: (أ) فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) المنتدى التعاوني السنوي المتعدد أصحاب المصلحة والمعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) محفل إلكتروني يعمل بمثابة بوابة للمعلومات المتعلقة بما يوجد فعلاً من مبادرات وآليات وبرامج ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها فيما يتصل بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢٢ - وقد ارتفع عدد أعضاء فريق العمل المشترك بين الوكالات إلى ٣٥ عضواً نشطاً، مما أسهم في توفير أكثر من ٨٠ موظفاً يكرسون وقتهم للعمل المشترك. ويعمل فريق العمل المشترك بين الوكالات عن كثب مع الفريق الذي يتألف من ١٠ ممثلين رفيعي المستوى عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية، والذي يدعم آلية تيسير التكنولوجيا ("فريق الأعضاء العشرة"). ويشمل ذلك عقد اجتماعات مشتركة والتقدم بمبادرات مشتركة على مستوى العمل بشأن القضايا الرئيسية. ويجري التخطيط لعدة أنشطة مشتركة للآلية في الأشهر المقبلة.

٢٣ - وعقد فريق العمل المشترك بين الوكالات وفريق الأعضاء العشرة المنتدى الثاني المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، في نيويورك، يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧. واجتذب المنتدى أكثر من ٨٠٠ مشارك يمثلون شريحة من العلماء والمبتكرين والمتخصصين في التكنولوجيا وأصحاب المشاريع وصناع السياسات ومثلي المجتمع المدني. وتضمن مركز للمعروضات أعمال ١٢ مبتكراً من مختلف أنحاء العالم، تم اختيارهم من خلال عملية تنافسية.

٢٤ - وبحث المنتدى السياسات والإجراءات الرامية إلى النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب بالتقدم الذي أحرزته آلية تيسير التكنولوجيا في تيسير التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وطرح توصيات بشأن الإجراءات يرد تفصيلها في موجز الرئيسين المشاركين للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة (E/HLPF/2017/4). وتشمل تلك التوصيات ما يلي: (أ) يتعين على العلماء والمبتكرين، في ضوء الحلول التي توفرها التكنولوجيا ("التكنولوجيا البسيطة" و "التكنولوجيا الفائقة") ذات التأثير التحويلي على الأهداف، أن يتفاعلوا مع واقع المجتمعات المحلية، من أجل إيلاء مزيد من الاهتمام لتلبية الاحتياجات من خلال التكنولوجيات القائمة المنخفضة التكلفة؛ (ب) ينبغي زيادة الاستثمارات الذكية من جانب الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الآخرين، بما يشمل بناء القدرات الإنتاجية والبشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل تحرير الإمكانيات الإبداعية لدى الجميع؛ (ج) من الضروري وضع خطط طريق على الصعيدين الوطني والعالمي تتسم بالمرونة وتقوم

على التشارك في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل تحديد أولويات الإجراءات وتشجيع التعاون بين القطاعات تحقيقاً للأهداف، وهو ما ينبغي أن يشمل "دراسة متعمقة" لكل هدف؛ (د) هناك ثمار إيجابية وتداعيات سلبية تشهدها المجتمعات من جراء الآثار الثورية التي تفرزها التكنولوجيات الجديدة، من قبيل النانوتكنولوجيا والميكنة والتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي وهندسة الجينات والبيانات الضخمة والطباعة الثلاثية الأبعاد، ولا بد من فهم العواقب التي يمكن أن تترتب على ما يتخذ من قرارات؛ (هـ) رغم ظهور فهم مشترك لأهداف التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، فإن هناك حاجة إلى العمل التعاوني، بما في ذلك من جانب الآلية، للحفاظ على صوت العلم في دعم النقاش المتعلق بالسياسات، بطرق من بينها فتح باب العلم للجميع وتعميم سبل الاستفادة والمشاركة. وهذا الأمر مهم لأن العلم هو المورد التراكمي المتجدد الأمثل؛ (و) ثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات في تلك المجالات وتعزيز الأوساط المعنية بها في مختلف أنحاء العالم على نحو مستدام؛ (ز) يلزم دعم التفعيل الكامل للآلية كحافز للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ (ح) ثمة حاجة إلى مواصلة استكشاف أساليب جديدة وهياكل للمشاركة من أجل تحفيز الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على توجيه مبادراتها وجهودها المتصلة بالتكنولوجيا والابتكار نحو عملية الأمم المتحدة المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

٢٥ - وقد أنجز التقييم المستقل للمنصة الإلكترونية لآلية تيسير التكنولوجيا، حسب التكاليف الصادر في خطة عام ٢٠٣٠. فقد قام خبراء مستقلون من معهد العلوم والتنمية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم، الصين؛ ومعهد التنمية الخارجية، المملكة المتحدة؛ ومؤسسة ديت نورسك فريتاس، هولندا، بإعداد التقييم، تلبية لدعوة مفتوحة تم توجيهها. والتقارير متاح على الموقع الشبكي لأهداف التنمية المستدامة^(٣)، ويمكن إبداء التعليقات عليه والإعراب عن الاهتمام بالمساهمة في تطوير المنصة وتعهدوا. وقام فريق الأعضاء العشرة بدراسة التقرير ووجده أساساً مفيداً لمواصلة المناقشة والعمل. وقد بدأ الآن العمل المشترك بين فريق العمل المشترك بين الوكالات وفريق الأعضاء العشرة بشأن التطوير الفعلي لمنصة الآلية.

٢٦ - وبدأ أيضاً فريق العمل المشترك بين الوكالات التعاون في مشروع مشترك رائد لبناء القدرات بدأته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وعلاوة على ذلك، شرع الفريق في استكشاف آثار التغير التكنولوجي المطرد، وتكنولوجيات التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي على أهداف التنمية المستدامة - وهي عملية بدأتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال عقد اجتماع لفريق من الخبراء في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وواصلت بحثها في جلسات مخصصة عقدت في عام ٢٠١٧ في إطار المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، لعام ٢٠١٧، وكذلك مؤتمر القمة العالمي المعني بتسخير الذكاء الاصطناعي لأغراض الخير الذي عقده الاتحاد الدولي للاتصالات.

(٣) <https://sustainabledevelopment.un.org/tfm>

جيم - تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي

٢٧ - جرى التأكيد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ على ضرورة مواصلة تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل دعم السياسات القائمة على الأدلة لتحقيق النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشكل إيجاد فهم علمي للروابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة والآثار المحتملة للقضايا الجديدة والناشئة أمراً بالغ الأهمية من أجل تحقيق الأهداف. وأبرزت المناقشات التي دارت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الحاجة إلى اتباع نهج جديدة ومبتكرة لتعبئة وتحفيز الأوساط العلمية من أجل إيجاد حلول للتحديات الإنمائية الملحة. وأشار المنتدى إلى أن التفاعل الناجح بين العلوم والسياسات يجب أن يكون شاملاً للجميع. ويلزم فيه استيعاب العلوم الطبيعية والاجتماعية، والتواصل خارج نطاق الأوساط الأكاديمية، والنظر في المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، وإشراك طائفة أوسع من أصحاب المصلحة، ومن الضروري أن ينفذ في شكل جلسات للحوار وأن تعزز في إطاره الشراكات على جميع المستويات وفيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٢٨ - وسلطت المناقشات التي جرت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ الضوء على السياسات والإجراءات الرامية إلى النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت المناقشات أن الأخذ بالحلول التكنولوجية إزاء تحقيق الأهداف تكتنفه بعض التحديات، كما أنه يتيح بعض الفرص المنشودة. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لتلبية الاحتياجات من خلال التكنولوجيات المنخفضة التكلفة، وإزالة الحواجز التي تعترض توسيع نطاق الحلول المجرية. ويتطلب ذلك من العلماء والمبتكرين أن يتفاعلوا مع واقع المجتمعات المحلية، ومن واضعي السياسات أن يهيئوا الظروف المواتية. ويمكن لخطط الطريق المرنة والتشاركية المرسومة على صعيد العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تحقيق الأهداف، على المستويين الوطني والعالمي، أن تؤدي دوراً داعماً في هذا الصدد. وأكدت المناقشات أيضاً أن من الأهمية بمكان فهم الآثار الإيجابية والسلبية التي يكتسبها التقدم على التكنولوجيات الجديدة، مثل النانوتكنولوجيا، والميكسة، والتشغيل الآلي، والدكاء الاصطناعي، وهندسة الجينات، والبيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، من أجل تسخير هذه التكنولوجيات لأغراض التنمية المستدامة.

٢٩ - وشددت المناقشات أيضاً على أهمية تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي بالنسبة لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات. وفي الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ (E/HLS/2016/1)، قررت الدول الأعضاء أن "يقدم التقرير إرشادات بشأن حالة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي من منظور علمي، مما سيساعد على معالجة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويوفر دروساً مستفادة، مع التركيز على التحديات، ويتناول المسائل الجديدة والناشئة، ويبرز الاتجاهات والإجراءات الناشئة". وتقرر كذلك أن يُعَد التقرير مرة كل أربع سنوات من أجل اجتماعات المنتدى السياسي، تحت رعاية الجمعية العامة، وأن يتولى إعداده فريق مستقل من العلماء يدعمه فريق عمل، يشترك في رئاسته ممثل واحد عن كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، بدعم لوجستي من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبعد عملية تشاور واسعة النطاق مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة

المعنية، قام الأمين العام، بان كي - مون، بتعيين مجموعة من العلماء المستقلين^(٤) كأعضاء في هذا الفريق المستقل.

٣٠ - وعقد فريق العلماء المستقل وفريق العمل التابع للأمم المتحدة اجتماعين لإعداد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٩. وفي الاجتماع الأول الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، حددت الأنشطة الرامية إلى ضمان المصادقية العلمية لتقرير عام ٢٠١٩ ومشروعته وجدواه. وجرى أيضا الاتفاق على إنشاء أفرقة عاملة للشروع في وضع الإطار المفاهيمي للبنات الأساسية للتقرير. وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في غلين كوف، بالولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ١٤ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، عُرض الإطار المفاهيمي للتقرير وهيكله وأُعدت خطة عمل للتعاون مع الأوساط العلمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ومن المتوقع أن يشترك فريق العلماء المستقل علماء من جميع التخصصات، بلغات مختلفة، في مسعى خاص للوصول إلى العلماء من البلدان النامية. كذلك سيتواصل الفريق مع الجهات المعنية الأخرى.

دال - البعد الإقليمي للتنمية المستدامة

٣١ - يُعترف في كل من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ("المستقبل الذي نصبو إليه")، وقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ المتعلق بشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، وخطة عام ٢٠٣٠، بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، بما يشمل المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، جنبا إلى جانب مع الصعيدين الوطني والعالمي.

٣٢ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قامت الدول الأعضاء في اللجان الإقليمية، استجابة للولاية الصادرة عن الجمعية العامة التي تدعو فيها اللجان الإقليمية إلى المساهمة في عمل

(٤) فولفغانغ لوتر (النمسا)، المدير المؤسس لمركز فينتغشتاين للديمقراطية ورأس المال البشري العالمي، ومدير البرامج في برنامج سكان العالم في المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، ومدير معهد فيينا للديمقراطية الأكاديمية النمساوية للعلوم؛ وجان - باسكال فان بيبيرسيل (بلجيكا)، المدير المشارك لبرنامج الماجستير المتعدد التخصصات في مجال العلوم والإدارة البيئية، جامعة لوفان الكاثوليكية، لوفان - لا - نوف، بلجيكا؛ وبارفيه إيكوندو - إينينغيه (الكاميرون)، أستاذ ورئيس قسم سوسولوجيا التنمية، جامعة كورنيل، نيويورك؛ وكاترين ريتشاردسون (الدانمارك)، أستاذة علم البحار والمحيطات البيولوجي، ورئيسة مركز علوم الاستدامة في جامعة كوبنهاغن، ورئيسة فرع الإيكولوجيا الكلية وعلم البحار والمحيطات، في مركز الإيكولوجيا الكلية والتطور والمناخ؛ وإيفا فورمان (فنلندا)، مديرة مركز السياسات البيئية في المعهد الفنلندي للبيئة، ورئيسة فريق الخبراء الوطني الفنلندي المعني بالتنمية المستدامة؛ وجان بول مواتي (فرنسا)، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمعهد الفرنسي لبحوث التنمية؛ وإرنست فولي (غانا)، الباحث العلمي الرئيسي في مجلس البحوث العلمية والصناعية في معهد بحوث الغابات في غانا؛ وإناده مورنينغتياس (إندونيسيا)، النائب السابق لوزير الموارد الوطنية والبيئة في وزارة التخطيط الإنمائي الوطني/الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي في إندونيسيا؛ وديفيد سميث (جامايكا)، منسق معهد التنمية المستدامة في جامعة جزر الهند الغربية، ومنسق الاتحاد الجامعي للدول الجزرية الصغيرة والرئيس الكاربي لشبكة حلول التنمية المستدامة؛ ومحمد صيدم (الأردن)، مدير الوحدة المركزية للرصد البيئي وبحوث البيئة في الجمعية العلمية الملكية في الأردن؛ ويورغيس ستانيسكيس (ليتوانيا)، العضو الكامل العضوية في أكاديمية العلوم الليتوانية، والأستاذ في جامعة كواناس للتكنولوجيا، ومدير معهد الهندسة البيئية؛ وغونزالو هيرنانديز ليكونا (المكسيك)، الأمين التنفيذي للمجلس الوطني لتقييم سياسة التنمية الاجتماعية؛ ويون مي كيم (جمهورية كوريا) أستاذة في المدرسة العليا للدراسات الدولية وعميدة المدرسة ومديرة معهد التنمية والأمن البشري في جامعة إيوها النسائية في سيول، بجمهورية كوريا؛ وبيتر ميسيرلي (سويسرا)، مدير وأستاذ التنمية المستدامة، مركز التنمية والبيئة، معهد الجغرافيا، بجامعة برن، والرئيس المشارك لبرنامج الأراضي العلمية التابع لمبادرة أرض المستقبل. وأماندا غلاسمان (الولايات المتحدة)، مديرة العمليات، والزميل الأقدم في مركز التنمية العالمية، واشنطن العاصمة.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك من خلال اجتماعات إقليمية (القرار ٢٩٠/٦٧)، بإنشاء منتديات إقليمية للتنمية المستدامة، على النحو التالي: عقدت الدورة الرابعة لمنتدى التنمية المستدامة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك في آذار/مارس ٢٠١٧؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منتداهما الإقليمي الثاني المعني بالتنمية المستدامة في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ وانعقدت الدورة الرابعة للمنتدى الإقليمي العربي للتنمية المستدامة، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في الرباط، في أيار/مايو ٢٠١٧؛ وانعقدت الدورة الثالثة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئات أخرى، في أديس أبابا، في أيار/مايو ٢٠١٧؛ وانعقد المنتدى الأول لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مكسيكو سيتي في أيار/مايو ٢٠١٧.

٣٣ - وترد تقارير المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة والاجتماعات التحضيرية الإقليمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في مذكرة صادرة عن الأمانة العامة (E/HLPF/2017/1، Adds. 1-5). ويرد بيان بالجهود والمنظورات الإقليمية المتعلقة بدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها وتعزيز الدعم المقدم لتنفيذها في تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين المتصلة بها (E/2017/15).

٣٤ - وجرى التشديد، في الجلسات المتعلقة بالتنفيذ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وفي الرسائل الرئيسية الصادرة عن الوزراء رؤساء المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدت أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، على أن المنظمات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية توفر منابر هامة للتصدي للأولويات والتحديات الإقليمية، وتعبئة العمل الجماعي، ومعالجة المسائل العابرة للحدود. ولهذه المنظمات والمبادرات أيضاً أهمية بالغة لضمان الاتساق والتكامل بين خطة عام ٢٠٣٠ والخطط والرؤى الإقليمية، ولإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية، وتعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ الخطة. ويمثل بناء القدرات المتعلقة بالبيانات، وخصوصاً بتصنيف البيانات، مجالاً يمكن أن تساهم فيه المنظمات الإقليمية، وهي تقوم بذلك فعلاً. وبناء القدرات على هذا النحو أمر ضروري لرصد أداء الواجب المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وستكون المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة جزءاً أساسياً في متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فهي تربط بين العمليات الوطنية والعالمية.

٣٥ - وقد تم التشديد بصفة خاصة في الرسائل الموجهة من هذه المنتديات الإقليمية على أن الحوكمة وسيطرة الجهات الوطنية على زمام الأمور بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية، وأن التغيير المفضي إلى إحداث التحول سيتطلب إعادة هيكلة إضافية للسياسات بغية الاعتراف بمسألة العدالة الاجتماعية ومواءمتها مع التمويل والتنمية. وثمة أهمية، على وجه الخصوص، لوسائل التنفيذ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المتعلق بالمناخ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أشير تحديداً إلى أن القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي يتطلبان معالجة الإنتاجية والقوة الشرائية والإنتاج معاً، وفهم الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. كذلك تم التشديد على تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياقات المحلية، وإعداد قائمة بالأطر والاستراتيجيات القانونية، وإدماج الأهداف

من خلال البرلمانات؛ وعلى الاتفاقات العابرة للحدود؛ وجمع البيانات وتصنيفها عن طريق تعزيز دور أصحاب المصلحة ومنظومة الأمم المتحدة.

هاء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان والإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين

٣٦ - إن الاستهلاك والإنتاج المستدامين هدفان شاملان يتجاوزان الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، وهما يبينان بوضوح الترابط بين أهداف التنمية المستدامة. فالكثير من غايات الأهداف الأخرى تنطوي على بعض الجوانب المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهي إنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تتيح تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة. وهما أيضاً مسألة تبيّن بوضوح الصلات التي تربط بين خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقات الحكومية الدولية الأخرى، مثل اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيطلب تحقيق هذين البرنامجين اتباع نهج متسقة ومتكاملة إزاء التنفيذ. وتتناول بالفعل المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس عدة أهداف، كما أن هناك ارتباطاً كبيراً على مستوى الغايات. وسوف يؤدي التنسيق الفعال في تصميم وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً والأهداف إلى الإسراع بخطى البرنامجين وتحقيق أفضل النتائج.

٣٧ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة الذي انعقد في عام ٢٠١٧، جرى تناول الاستهلاك والإنتاج المستدامين من منظور الآثار الضارة التي يسببها تغير المناخ بالنسبة للمحيطات. فزيادة انبعاثات غازات الدفيئة تدفع بالمحيطات إلى امتصاص المزيد من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حمضية المحيطات بنسبة ٣٠ في المائة عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية. ويضر التحمض بالنظم الإيكولوجية البحرية ويزيد من صعوبة حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام. وثمة أهمية بالغة للحفاظ على صحة وإنتاجية المحيطات، باعتبارها أهم مورد عالمي للغذاء والتغذية. وفي هذا الصدد، يؤدي اتفاق باريس دوراً حاسماً في عكس مسار تدهور المحيطات، عن طريق تقرير مساهمات محددة وطنياً لتيسير الحد من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي.

٣٨ - والاستهلاك والإنتاج المستدامان، اللذان يجسدهما الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة وغايات أخرى، يفصلان بين النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة من جهة، وانبعاثات غازات الدفيئة من جهة أخرى. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في المدن السريعة التحضر لأنها تسهم أكثر من غيرها في تلك الانبعاثات على الصعيد العالمي. فرغم أن المدن تشغل اليوم ما لا يزيد عن نحو ٢ في المائة من مجموع الأراضي، فهي تسهم بما نسبته ٧٠ في المائة من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة. ويتطلب تحقيق مستقبل منخفض الكربون (الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة) التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمختلف القطاعات، بما في ذلك النقل والبنية التحتية والصناعة، أن تعزز معايير كفاءة الطاقة وتقيّد بها، وأن تحسن الأداء التشغيلي، وتحد من غازات الدفيئة في إنتاج السلع والخدمات. وسيجري، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

لعام ٢٠١٨، استعراض أمور، من بينها الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، تحت عنوان ”التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“.

٣٩ - وتتيح الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدت في مؤتمر المؤئل الثالث، فرصة لتصوير مستقبل العالم الحضري، الذي يشكل فيه الاستهلاك والإنتاج المستدامان محركا رئيسيا. وسيكون تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أداة رئيسية لتمكين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين من تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٤٠ - وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، اعتُبر الاستهلاك والإنتاج المستدامان هدفا حاسما من أهداف التنمية المستدامة ينضوي تحته العديد من غايات الأهداف. ويعتمد تحقيق ٤٩ غاية موزعة على ١٣ هدفا على التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين. غير أن تحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد يتطلب الاتساق والتنسيق بين مختلف مستويات الحكومة والإدارات الحكومية. ولا بد أن يتم تنسيق أهداف التنمية المستدامة على صعيد يشكل مركز الحكومة، في ظل التزام سياسي وقيادة سياسية على أعلى مستوى. وعندئذ فقط يمكن إيجاد اقتصادات محلية ووطنية وعالمية قادرة على الصمود، وإحراز النجاح في تحقيق جميع الخطط ذات الصلة، مثل اتفاق باريس والخطة الحضرية الجديدة.

واو - الشراكات والالتزامات الطوعية ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة

٤١ - من المسلم به على نطاق واسع أن الحكومات لا تستطيع وحدها أن تنفذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقد تم التأكيد على ذلك في ديباجة خطة عام ٢٠٣٠ ذاتها التي تنص على أن ”جميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة ستعمل على تنفيذ هذه الخطة في إطار من الشراكة التعاونية“ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وبالإضافة إلى ذلك، تمثل ”الشراكة“ أحد العناصر الرئيسية الخمسة للتنمية المستدامة، حيث تُحشد من خلالها الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس. ويجري تحديدا التأكيد على أهمية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في إطار الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة كوسيلة من وسائل حشد وتقاسم المعارف والخبرات والتكنولوجيات والموارد المالية، من أجل دعم تحقيق الأهداف.

٤٢ - وفعالية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، رغم اعتمادها على عوامل كثيرة، سوف تتوقف بشكل متزايد على قدرتها على إدارة وتقاسم المعارف والخبرات المتعلقة بالمسائل والعمليات والحلول التي تقوم بالترويج لها. وسوف يتطلب تفعيل الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة أمورا من بينها أن يجري على أوسع نطاق ممكن تقاسم المعارف والخبرات التي تمتلكها تلك الشراكات وتولى إدارتها، لكي تتجاوز الدوائر والمجتمعات المحلية المباشرة ويكون لها تأثير على نطاق عالمي. ولذلك تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دعما لخطة عام ٢٠٣٠ ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بتعهد المنصة الإلكترونية للشراكات المنشأة من أجل أهداف التنمية المستدامة^(٥)، التي تهدف إلى حشد المشاركة العالمية للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والحصول على التزامات طوعية من جميع

(٥) <https://sustainabledevelopment.un.org/sdinaction/register>

أصحاب المصلحة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المنصة تضم روابط لأكثر من ٣ ٥٠٠ شراكة ومبادرة أخرى.

٤٣ - وردا على الدول الأعضاء التي شددت على ضرورة استحداث سبل لتحسين الشفافية والمساءلة وتبادل الخبرات المكتسبة في إطار الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، واستعراض ورصد هذه الشراكات، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للشراكات بوضع إطار لبيانات الشراكة من أجل أهداف التنمية المستدامة^(٦)، في محاولة لتنسيق الطريقة التي تنشر بها المعلومات المتعلقة بالالتزامات الطوعية والشراكات على المواقع الإلكترونية وما يرتبط بها من منتجات معرفية. ويهدف الإطار، من خلال توفير إطار موحد لكيفية نشر المعلومات، إلى زيادة الشفافية والاتساق والتأثير والقابلية للمقارنة فيما يتعلق بالأعمال التي تجري في إطار الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات الطوعية دعما للأهداف.

٤٤ - وتقدم أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم لإطار شراكة الدول الجزرية الصغيرة النامية^(٧)، من باب المتابعة المباشرة للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في آييا، في إطار الموضوع الرئيسي المعنون "التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ومتينة"، وأعلن فيه عن نحو ٣٠٠ شراكة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٥ - ودعما للهدف ١٧ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها بصورة شاملة، تنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات، لقاء سنويا خاصا لتبادل الخبرات بشأن الشراكات، على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بهدف توفير منتدى لتبادل المعارف والخبرات فيما بين الشراكات القائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين والجهات صاحبة المصلحة. ويركز هذا اللقاء الخاص على استعراض الشراكات والالتزامات الطوعية التي تتمحور حول مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي يجري استعراضها أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل سنة. وفي عام ٢٠١٧، ركز اللقاء الخاص على الأهداف التي كانت قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، ويبيّن الكيفية التي يجري بها من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والالتزامات الطوعية التصدي للتحديات وتلبية الاحتياجات التي تواجهها البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، من خلال تبادل الخبرات التي اكتسبتها والدروس التي استخلصتها.

(٦) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر: <https://sustainabledevelopment.un.org/sdinaction/pd4sdgs>.

(٧) <https://sustainabledevelopment.un.org/topics/partnerships/sidpartnershipframework>. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/72/214).

٤٦ - وفي سبيل زيادة الشفافية والمساءلة، يطلب من الشراكات المسجلة أن تقدم تقريراً سنوياً عن التقدم الذي تحرزه، وتدرج تلك التقارير في تقرير الشراكة الذي يصدر سنوياً^(٨).

٤٧ - وقد أنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع الشركاء، سجلاً للالتزامات الطوعية التي تم جمعها على أساس مؤتمر المحيطات، الذي عقد في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في مقر الأمم المتحدة، بحضور رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى من الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، وبمشاركة كاملة من المجتمع المدني والأوساط العلمية وقطاع الأعمال والجهات المعنية الأخرى.

ثالثاً - الأعمال غير المنجزة من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٤٨ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٣/٧١، إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تحليلًا بشأن ما لم يتحقق بعد من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٤٩ - وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، خطة عالمية: فجميع البلدان وجميع الجهات صاحبة المصلحة ستقوم، من خلال العمل في إطار من الشراكة التعاونية، بتنفيذ الخطة التي تمثل خطة عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار. وقد انبثقت الخطة من إدراك أن البشرية لم تحرز تقدماً على طريق الاستدامة بالقدر الذي كان مأمولاً في عام ١٩٩٢ أو في عام ٢٠١٢ في مؤتمر ريو الثاني.

٥٠ - وثمة حالات نجاح ملحوظة يمكننا أن نحتمي بها، وبصفة خاصة تم انتشال مئات الملايين من الناس من براثن الفقر خلال العقدين الماضيين. ومع ذلك، فإن العديد من المشاكل العالمية التي نواجهها اليوم هي أكثر حدة أو أكبر حجماً مما كانت عليه حتى قبل خمس سنوات.

٥١ - وبالتالي، فإن الخطة تستند إلى الاتفاقات والأطر السابقة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، التي حددت في إطارها مبادئ أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي أنشئ فيه المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بغية متابعة واستعراض الأهداف.

٥٢ - وتشكل الدراسة المتعلقة بالأعمال غير المنجزة المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١، التي يتوافر محتواها الكامل على منصة معارف التنمية المستدامة^(٩)، مقارنة في المقام الأول بين جدول أعمال القرن ٢١، وخطة عام ٢٠٣٠، وإن كانت تشمل أيضاً مقارنة مع خطة عمل أديس أبابا، ومقارنة بين خطة عام ٢٠٣٠ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو

(٨) تقرير الشراكة لعام ٢٠١٦ متاح على الرابط التالي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2329Partnership%20Report%202016%20web.pdf>

وسيصدر التقرير التالي في الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

(٩) <https://sustainabledevelopment.un.org/resources/sdisissuesbriefs>

إليه“ (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق). ومن الواضح في الدراسة المقارنة أن جدول أعمال القرن ٢١ هو وثيقة شاملة جدا، وإن كانت تعكس الحقائق التي شهدتها فترة التسعينات. وقد ظهرت قوى اقتصادية جديدة، وازداد في نفس الوقت الترابط بين الاقتصادات الوطنية. وأصبحنا نعتمد بشكل متزايد على استهلاك الطاقة وعلى التجارة الدولية، الأخذين في الازدياد. كذلك نمت أهمية القطاع الخاص في التأثير على نتائج الاستدامة على الصعيد العالمي. ورئي أن هناك حاجة إلى عقد اتفاق جديد للتكيف مع هذا العالم المتسم بالعمولة ومع التهديدات العالمية التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال العمل المشترك والشراكة. ولهذا السبب، اعتمد رؤساء الدول والحكومات خطة عام ٢٠٣٠ من أجل التصدي للتحديات التي يتزايد طابعها العالمي، ومعالجة أوجه اللامساواة المتنامية.

٥٣ - وخطة عام ٢٠٣٠ هي خطة شاملة، إذ أنها تستند إلى العناصر الرئيسية الخمسة (الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة)، وتربط بين أهداف التنمية المستدامة، لتضمن بالتالي إعمال الخطة بالكامل، بحيث تكون العمولة عملية عادلة تعود على الجميع بالنفع وتوفر حياة أفضل للجميع، بما يشمل الفئات الأكثر ضعفا، ولا تترك أي أحد خلف الركب. ويتصدى هذا الجانب للحقائق التي برزت منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات اللاحقة.

٥٤ - وخطة عام ٢٠٣٠ هي بلا شك إطار أكثر شمولاً، حيث إنها خطة عالمية تشمل المجموعة الكاملة من القضايا التي تهم البشرية. وهي تنطلق من اتفاقات التنمية المستدامة السابقة التي لا يزال لديها الكثير مما يمكن أن تقدمه من حيث توفير التوجيه على صعيد السياسات ومن حيث الالتزام بالعمل. فعلى وجه الخصوص، لا يزال جدول أعمال القرن ٢١ يشكل وثيقة بالغة الشمول تضم توجيهات تفصيلية في عدد من المجالات، ولا سيما الاقتصادية والتجارية والبيئية، يمكن أن تكون ذات قيمة عند البت في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - بعد مضي عامين من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، هناك أدلة تفيد بوجود التزام راسخ على جميع المستويات بتنفيذها ومشاركة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين في ذلك. ويشكل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ نفسها ومراحل تنفيذها الأولية خطوات رئيسية نحو تحقيق الطموحات التي أعربت عنها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مما هيأ الأجواء للتنمية المستدامة الشاملة للجميع. على أن هناك أدلة أخرى مناظرة تفيد بوجود تحديات عديدة كبيرة أمامنا. وسيكون دور منظومة الأمم المتحدة بالغ الأهمية في مساعدة البلدان على التغلب على تلك التحديات. وسيكون للخبرة المكتسبة من المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ قيمة كبرى في وضع جداول أعمال دورات المنتدى المقبلة وفي ضمان فعالية مساهمته في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٦ - وفي هذا السياق، يمكن للجمعية العامة أن تنظر، في دورتها الثانية والسبعين، في ما يلي:

(أ) دعوة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة إلى مواصلة المشاركة الكاملة في دعم أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى تعزيزاً لدوره المركزي في الإشراف على شبكة عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي؛

- (ب) دعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر، بدعمٍ من منظومة الأمم المتحدة، في سبل ضمان أن تنعكس العمليات الوطنية والإقليمية للتحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وكذلك العمليات الدولية ذات الصلة، في اجتماعات المنتدى على نحو كاف، بحيث يستفاد بصورة كاملة من تلك العمليات لصالح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولتعزيز تنسيق السياسات واتساقها؛
- (ج) دعوة الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة ضمان مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفي العمليات التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية؛
- (د) دعوة الأمين العام إلى أن ينقح اقتراحه بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة للإبلاغ فيما يتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، مع مراعاة الخبرة المكتسبة من الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧؛
- (هـ) دعوة منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية؛
- (و) تشجيع الدول الأعضاء التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على إطلاع الآخرين على خبراتها، دعماً للبلدان التي تتطوع بتقديم استعراضات في السنوات المقبلة، بما في ذلك في السياق الإقليمي؛
- (ز) تشجيع الأوساط العلمية على المساهمة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وعلى تقديم مدخلات طوعية تستند إلى العلم وتركز على الموضوع السنوي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛
- (ح) تشجيع الدول الأعضاء على دعم إصدار تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، بطرق منها تقديم التبرعات؛
- (ط) دعوة جميع مؤسسات الأمم المتحدة، كل في إطار ولايته الخاصة، إلى النظر في سياق ما تظطلع به من أعمال في موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ ومجموعة أهدافه، تعزيزاً للاتساق وضماناً للاستخدام الكامل لإمكانات منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛
- (ي) دعوة الجمعية العامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلى معالجة الأعمال غير المنجزة في إطار الاتفاقات السابقة المتعلقة بالتنمية المستدامة.